



الموضوع الثاني: التزام الحكومات بالتعاون الدولي لإعمال حقوق الإنسان

المخرجات الرئيسية:

- بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تلتزم الحكومات بالتعاون الدولي لإعمال حقوق الإنسان.
- مما يعني وجوب عدم تسبب الحكومات في ضرر خارج حدودها، أو منع حكومات أخرى من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. كما يجب على الدول الأكثر ثراءً مساعدة لدول ذات الدخل المنخفض في تحقيق الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع.
- تماشيًا مع هذا الالتزام، يجب أن تراعي آليات الاستجابة للجائحة التنسيق على المستوى الدولي، وأن يكون تمويل الخاص بالتعافي قائم على أساس التضامن والقدرة على المساهمة. وينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة، داعمة أولاً وقبل كل شيء، لجميع البلدان لكي توفر سبل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الشاملة، دون أن تسفر عن موجة أخرى من الديون والتشرف.

ما هو وجهة الصلة بين الالتزام بالتعاون الدولي وكوفيد-19؟

تنتشر الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء العالم بسرعة انتشار الفيروس نفسه. وفي هذا السياق سرعان ما اتضح أن فكرة كون الفيروس "عاملاً كبيراً في المساواة" بين الأغنياء والفقراء هي فكرة خاطئة. الشيء نفسه ينطبق بين البلدان. فقد ثبت أن التداعيات الاقتصادية للجائحة كانت أكثر وخاكة على دول الجنوب العالمي أعلى وجه الخصوص.

ولمّا كانت الجائحة عالمية، فمن مصلحة جميع الدول أن تكون الجهود المبذولة لحماية الناس - من الفيروس ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على الجهود المبذولة لاحتوائه - هي الأخرى عالمية. لكن حتى الآن، هناك نقص مثير للقلق في مستوى التضامن على الصعيد الدولي. بل إن هناك بلداناً (خاصة الغنية منها) تطبق سياسات قصيرة النظر تحاول بواسطتها حماية مصالحها الخاصة، أيًا كانت التكلفة على البلدان الأخرى.

لقد عُرضت المستلزمات الطبية التي اللازمة لمواجهة الجائحة، مثل معدات الوقاية الشخصية (PPE) واختبارات الكشف عن الفيروس، لعمليات مزيدة لتوصيلها إلى أعلى سعر، بدلاً من توفيرها حيث الحاجة الأشد إليها. بالإضافة إلى ذلك، فرضت بعض البلدان الغنية فرضت حظرًا على تصدير هذه السلع الأساسية. يمكن أيمثل تلك الإجراءات ان يكون لها تأثير مدمر على حياة الناس في البلدان التي تعتمد على هذه الاستيراد.

لقد صاحب الجائحة سلسلة من الصدمات الاقتصادية، من بينها انهيار التجارة العالمية وانخفاض أسعار النفط وبيع أخرى؛ وانخفاض قيمة العملة؛ وسرعة التدفّقات العكسية لرأس الأموال للخارج؛ وزيادة تكاليف الاقتراض، وتم كل ذلك في ظل مستويات مرتفعة من الديون. وستستمر هذه الصدمات في ضرب دول الجنوب العالمي بأكثر شدة.

وكانت الإرادة السياسية للعمل من خلال المؤسسات متعددة الأطراف تشهد انخفاضاً تاريخياً بالفعل فيما قبل الجائحة. ومن الأمثلة على ذلك ضعف الدعم المالي للأمم المتحدة. كذلك كان لسياسات التقشف النيوليبرالية التي روجت لها (أو فرضتها) المؤسسات المالية الدولية على مدى السنوات الأربعين الماضية أن تحد بشدة من مستوى الإنفاق العام في كثير من البلدان. وهذا ما أدى إلى إفقار الأنظمة الصحية لتلك البلدان وتركها غير مستعدة لمواجهة الجائحة.

ما الذي يتضمنه هذا الالتزام؟

يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للجميع نظاماً اجتماعياً ودولياً موثياً لإعمال حقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد وقّعت معظم الحكومات على معاهدات حقوقية ملزمة تلزم الحكومات بضمان حقوق الناس في بلادهم وكذلك تحمي حقوق الأشخاص في الخارج ممن قد يقع عليهم ضرر من أعمال هذه حكومات أخرى. وتُعرف التزامات الحكومات العابرة للحدود ب"الالتزامات العابرة للحدود الوطنية" أو "extraterritorial obligations"، وغالبًا ما تركز في النصوص الإنجليزية إلى ETOs.

تحدد آليات حقوق الإنسان ثلاثة أنواع من الالتزامات العابرة للحدود الوطنية:

- احترام الحقوق: أي عدم التدخل في حقوق الأشخاص أو قدرة حكومة أخرى على الوفاء بالتزاماتها تجاه اعمال الحقوق؛

• **حماية الحقوق:** أي منع الشركات أو أي فاعلين آخرين من الجهات غير الحكومية من التدخل في حقوق الأشخاص في الخارج، عن طريق التنظيم للقانوني لانشطهم، أو توجيههم بطرق أخرى؛

• **إعمال الحقوق:** أي التعاون دوليًا، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية، في سبيل دعم جميع الحكومات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وتثار تلك الالتزامات في حالات متعددة. أحد الأمثلة عندما يكون للحكومة **تأثير حاسم** على حقوق الناس في الخارج. ويشمل هذا تصرف الحكومات بوصفهم أعضاء في المنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية) مما قد يجبر الحكومات فعليًا على اعتماد ميزانية أو سياسة تجارة أو إقراض تضر بحقوق الإنسان. إذ يجب على الحكومات أن تتخذ مواقف تدفع المنظمة التي هي عضو فيها إلى العمل بما يتسق مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

توفر الالتزامات العابرة للحدود الوطنية (ETOS) توجيه للحكومات حول كيفية التعامل الدولي واتخاذ القرارات في نطاق الاقتصاد الدولي، إذ ينطبق هذا النوع من الالتزامات العابرة للحدود الوطنية على جميع البلدان. لكن في واقع الأمر، يكون للبلدان الأكثر ثراءً تأثير أكبر على توجهات السياسات العالمية والتدفقات المالية التي تحدّد في غالب الأمر ما إذا كانت الدول الأخرى في وضع قوي للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان أم لا.

ضمن الأخطاء الأكثر شيوعًا التي تسبب في فشل البلدان الأكثر ثراءً في الإيفاء بالتزاماتها العابرة للحدود الوطنية من أجل أعمال حقوق الإنسان هي تقييد المساحات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المالية للدول الجيدة للدول الأكثر فقرًا. بمعنى، تحد الدول الغنية من المرونة التي تحتاج ان تتمتع بها البلدان الأقل ثروة في تحديد سبل جمع وإنقاذ مواردها المالية، لأن بعض الخيارات الاقتصادية قد تعرّض مكانتها في الاقتصاد العالمي للخطر. فشرط القروض أو الاتفاقيات التجارية على سبيل المثال غالبًا ما تؤدي إلى ذلك عن طريق فرض تدابير التشفير أو التراجع عن تطبيق ضوابط لعمل الشركات الكبرى. وهذا ما يترك البلدان الأفقر موارد أقل لتمويل السلع والخدمات الأساسية أو السعي لتوفير قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين.

ومن سائر الإجراءات التي تسبب في إهمال الالتزامات العابرة للحدود: تقديم تخفيضات أو امتيازات ضريبية للشركات التي تخلق "سباقًا نحو القاع" على مستوى عالمي؛ ومنح السرية المصرفية المفرطة حتى تُمكن الشركات متعددة الجنسيات من تجنب دفع الضرائب؛ أو كذلك رفض إعادة هيكلة أو إسقاط الديون التي تقوّض قدرة الدول الأخرى على ضمان حقوق الإنسان لشعبها؛ أو الفشل في توفير الحد الأدنى المتفق عليه من المساعدات الخارجية أو الدعم للمؤسسات الدولية.

ما الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات للوفاء بهذا الالتزام؟

لقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى توفير "حزمة تحفيزية هائلة، تتمحور ملامحها حول احتياجات الإنسان، تكون مبتكرة، و تتمتع بقدر عالى من التنسيق الدولي". يمكن لتلك الحزمة ان تعزز البنية التحتية اللازمة للحماية الصحية والاجتماعية في الجنوب العالمي وتضمن إتاحة اللقاحات والعلاجات للجميع. كما أن لها تساعد العالم على تجنب مثل هذه الكارثة البشرية المدمرة مرة أخرى. وقد تم تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تمثل خطوة مهمة في تجاه الوفاء بالالتزام بالتعاون الدولي، من بينها:

- **تخفيف الديون على نطاق واسع:** وافقت مجموعة دول العشرين (G20) على تعليق سداد الديون التي تدين بها الدول الأكثر فقرًا للأغنى لمدة 12 شهرًا. وينبغي توسيع ذلك ليشمل الإعفاء من الديون أو إلغائها، بما في ذلك الديون المستحقة للمقرضين الخاصين والمؤسسات المالية الدولية. كما يجب إنشاء آلية مستقلة لإعادة هيكلة الديون السيادية.
- **زيادة الدعم المالي:** من شأن الإصدار الهائل لحقوق السحب الخاصة من قِبل صندوق النقد الدولي أن يخلق عملياً أموالاً جديدة لتوفير سيولة منخفضة التكلفة. من المهم أيضاً ألا تتسلل المشروطية المتعلقة بالتشّيف مرة أخرى إلى حزم المنح والقروض بمجرد انتهاء فترة الطوارئ الفورية.
- **منع نزيف الموارد:** يمكن القيام بذلك عن طريق السماح بفرض الضوابط على رأس المال (وهي تدابير مثل الضرائب/ التعريفات الجمركية للحد من هروب رأس المال الأجنبي من البلدان الفقيرة)؛ وكذلك من خلال المواجهة العالجة للانتهاكات الضريبية وسائر أشكال التدفقات المالية غير المشروعة؛ والموافقة (مؤقتًا على الأقل) على منع الشركات من مضاضة الحكومات بموجب معاهدات الاستثمار الدولية، عند اتخاذ هذه الحكومات لإجراءات لحماية الصحة العامة وحقوق الإنسان.
- **إزالة القيود المفروضة على استخدام التقنيات الصحية:** يشمل ذلك الامتناع عن حظر التصدير؛ وتجميع براءات الاختراع لتيسير تطوير الأدوية واللقاحات والمعدات ذات الصلة على وجه السرعة؛ وإلغاء أو تعليق قواعد الملكية الفكرية التي تمنع تطوير تصنيعها واستخدام النسخة المكافئة أو الجنيسة من الأدوية واللقاحات والمعدات.

أسئلة هامة

- ◀ ما هي تدابير التعاون الدولي التي تدفع بها حكومتك أو مقاومتها، بما في ذلك داخل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؟ وما المواقف التي تتخذها الحكومة بشأن المقترحات المذكورة أعلاه؟
- ◀ هل تسهل حكومتك التهرب من الضرائب؟ (يرجى مراجعة مؤشر السرية المالية).
- ◀ ما هي نسبة الدخل القومي التي تذهب إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؟ هل تبرعت حكومتك إلى صندوق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ المرتبطة بفيروس كورونا المستجد أو صندوق احتواء الكوارث والإغاثة التابع لصندوق النقد الدولي؟ هل نفي بواجباتها حتى الآن بمستحققات منظمة الصحة العالمية؟
- ◀ هل ستنت حكومتك تدابير حثيئة مثل حظر تصدير الامدادات